

جمهورية العراق
هيئة الاعلام والاتصالات
دائرة تنظيم الاتصالات
قسم ادارة الطيف الترددي

اللائحة التنظيمية الخاصة بمنح تراخيص خدمات الاتصالات في الشبكات غير الارضية

(الاصدار الاول – ايلول ٢٠٢٦)

TR02

جدول ضبط الاصدارات

الاصدار	قرارات مجلس المفوضين
اللائحة التنظيمية الخاصة بمنح تراخيص خدمات الاتصالات في الشبكات غير الارضية - الاصدار الاول	صادرة بموجب قرار مجلس المفوضين ذي العدد ... المؤرخ في سارية من تاريخ ... لغاية الان.

جدول المحتويات

- المادة (١): التعاريف
- المادة (٢): الأهداف
- المادة (٣): القانون النافذ
- المادة (٤): نطاق التطبيق والترخيص
- المادة (٥): الطيف الترددي
- المادة (٦): مدة الترخيص والتجديد
- المادة (٧): متطلبات الترخيص
- المادة (٨): التزامات المرخص له المرتبطة بالطيف الترددي
- المادة (٩): التزامات المرخص له
- المادة (١٠): اجور الترخيص
- المادة (١١): الية الترخيص
- المادة (١٢): تعليق الترخيص
- المادة (١٣): انتهاء العمل بالترخيص او سحبه
- المادة (١٤): العقوبات
- المادة (١٥): الاحكام الختامية
- الملحق (أ): المسارات الجوية الجغرافية لجمهورية العراق

استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لهيأة الإعلام والاتصالات بموجب القسم (٥) من الأمر التشريعي رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٤ النافذ، أصدرت هيأة الإعلام والاتصالات اللائحة التنظيمية التالية:

اللائحة التنظيمية الخاصة بمنح تراخيص خدمات الاتصالات في الشبكات غير الأرضية

المادة (١) : التعاريف

تعتمد المصطلحات والتعابير الموضحة في هذه اللائحة المعاني المبينة في ادناه:

١. الهيأة: هيأة الإعلام والاتصالات بموجب الصلاحيات الممنوحة لها في الأمر التشريعي رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ النافذ، ويشار لها ايضاً بـ (المرخص) في هذه اللائحة.
٢. مقدم الطلب: اي جهة او شركة ترغب بالحصول على ترخيص لتقديم الخدمات المحددة بموجب هذه اللائحة التنظيمية.
٣. الطلب: يعني طلب إصدار ترخيص من قبل الهيأة.
٤. المرخص له: الجهة التي يتم ترخيصها من قبل هيأة الإعلام والاتصالات لتقديم الخدمات المحددة بموجب هذه اللائحة التنظيمية في جمهورية العراق.
٥. الرخصة: يعني تصريح للمرخص له باستخدام الطيف الترددي الراديوي المحدد للخدمة الموصوفة في هذه اللائحة التنظيمية لمدة محددة ووفقاً لشروط وضوابط الهيأة.
٦. خدمات الإنترنت على متن الطائرات (Air-to-Ground (A2G): تقنية اتصالات لاسلكية تعتمد على شبكة أرضية مخصصة من محطات قاعدة (Base Stations) موجهة نحو السماء، لتوفير اتصال إنترنت عريض النطاق للطائرات المدنية أثناء التحليق، كبديل أو مكمل لتقنيات الاتصال عبر الأقمار الصناعية.
٧. (الخدمة) (خدمات): تعني لاغراض هذه اللائحة التنظيمية خدمات الإنترنت على متن الطائرات (A2G).
٨. رخصة مزود الخدمة على متن الطائرات (Air-to-Ground Service Provider (A2GSP): رخصة تمنحها الهيأة لكيان (المرخص له) لتقديم خدمات الإنترنت على متن الطائرات المدنية عبر شبكة أرضية.
٩. شهادة اعتماد الموافقة النوعية: شهادة رسمية تصدرها الهيأة تؤكد أن المعدات تتطابق بالمعايير والمواصفات الفنية المعتمدة من قبل الهيأة والمنظمات الدولية المعنية.
١٠. التردد: حسب التعريف المحدد بالأمر التشريعي رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٤ النافذ.
١١. جودة الخدمة: مؤشرات على توافر وسرعة وموثوقية الخدمات المقدمة، وفقاً للوائح التنظيمية التي تحددها الهيأة.
١٢. إجمالي إيرادات المرخص له: تشمل جميع الإيرادات التي يحققها المرخص له خلال عام نتيجة بيع أو تأجير الخدمات المرخصة بموجب الترخيص الممنوح له في جمهورية العراق ووفق احكام هذه اللائحة التنظيمية ووفقاً للوائح والتعليمات والقرارات التي يصدرها المرخص بهذا الشأن.
١٣. (المستخدم النهائي) (المستهلك): أي جهة أو شخص اتفق مع المرخص له على تلقي خدمات منه بموجب شروط واحكام هذه اللائحة التنظيمية وضمن نطاق الخدمات المحددة فيها.

١٤. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU): وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بتقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
١٥. المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC): يعني المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومخرجاته الخاصة بالمنطقة رقم (١).

المادة (٢): الأهداف

١. تبني التقنيات الحديثة في الشبكات غير الأرضية.
٢. تعزيز تغطية خدمات الاتصالات حول جمهورية العراق عبر تقنيات الشبكات غير الأرضية.
٣. توفير خدمات انترنت عالية السرعة على الطائرات في جمهورية العراق وتعزيز موقعه الجغرافي ومساراته الجوية على مستوى النقل العالمي للطيران المدني.
٤. رفع كفاءة استخدام الطيف الترددي.
٥. تحفيز الاستثمار في البنية التحتية.

المادة (٣): القانون النافذ

١. تخضع هذه اللائحة التنظيمية والترخيص الذي يصدر عن الهيئة بموجب هذه اللائحة ويفسر من قبل المرخص حصراً وفقاً لقانون الهيئة الأمر التشريعي رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ النافذ والقوانين واجبة التطبيق في جمهورية العراق حصراً.
٢. تخضع جميع النزاعات الناشئة عن تنفيذ هذه اللوائح لاختصاص مجلس الطعن والقانون العراقي النافذ.
٣. تتمتع الدائرة القانونية في الهيئة بالصلاحيات لإصدار الإنذارات والإشعارات القانونية للمرخص لهم.

المادة (٤): نطاق التطبيق والترخيص

١. يكون نطاق تطبيق الرخصة في جمهورية العراق وحسب المناطق والمسارات الجوية الجغرافية المدنية بالملحق (أ) من هذه اللائحة.
٢. تحدد احكام هذه اللائحة التنظيمية ترخيص تقديم خدمات الإنترنت على متن الطائرات المدنية (A2G) عبر شبكة أرضية وبشكل حصري للمرخص له.
٣. نطاق ترخيص الاستخدام:
 - أ. الطيران التجاري: بغية تحسين تجربة الركاب وتمكين خدمات رقمية إضافية (تجارة إلكترونية داخل الطائرة، إعلانات موجهة، خدمات الوجهة) وتعزيز الكفاءة التشغيلية (خفض استهلاك الوقود، الصيانة التنبؤية، نقل البيانات التشغيلية).
 - ب. تطبيقات السلامة العامة: إمكانية الاستخدام لخدمة الطيران التجاري والطيران المخصص لأغراض السلامة العامة.
٤. لا يشمل هذا الإطار التنظيمي تقديم الخدمات الموصوفة فيها الى:
 - أ. منصات الأقمار الصناعية شبه الثابتة عالية الارتفاع (HAPS): التي تستخدم عادة لتوفير وصلات اتصال طبقة علوية (Stratospheric) او لاي خدمات اخرى مرتبطة بالمنصات.

ب. الطيران الخاص والمروحيات والطائرات الكهربائية عمودية الاقلاع (eVTOL): التي تستخدم عادةً لتوفير اتصال موثوق لإدارة الحركة الجوية ومراقبة أنظمة الطائرة والقيادة عن بُعد تمهيداً للطيران الذاتي مستقبلاً.

ت. في حال رغب المرخص له بتقديم الخدمة الى الاصناف الواردة في الفقرتين (أ/٤) و(ب/٤) من هذه المادة فيتوجب عليه الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة وفق شروط واسعار تحددها الهيئة في حينه.

٥. لا يشمل هذا الاطار التنظيمي ايضاً:

أ. تقديم خدمات الأقمار الصناعية المتنقلة (MSS) عبر القناة الثانية (A2) وخدمات إنترنت الأشياء (IoT) عبر الأقمار الصناعية، وخدمات القياس عن بُعد والتتبع والتحكم (TT&C).

ب. في حال رغب المرخص له بتقديم الخدمات بالفقرة المشار اليها بالفقرة (أ/٥) وتطوير امتيازات الترخيص فيتوجب عليه الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة وفق شروط واسعار الهيئة في حينه.

المادة (٥): الطيف الترددي

١. الطيف الترددي المحدد (30x2) ميگاهيرتز تستخدم تقسيم التردد للارسال المزدوج (FDD) بشكل حصري وتقع الترددات المطروحة في النطاقات الترددية 1980-2010 ميگاهيرتز (للحزم الصاعدة او الارسال) و 2170-2200 (للحزم الهابطة او الاستقبال) بعرض نطاق (15x2) ميگاهيرتز لكل قناة على النحو الاتي:

Freq. Band	BW (MHz)	CH.Num
1980-1995 MHz/ 2170-2185 MHz	2*15	A1
1995-2010 MHz/ 2185-2200 MHz	2*15	A2

- (1980-1995) ميگاهيرتز / القناة الاولى (A1) خدمة (A2G) ، (١٥) ميگاهيرتز حزم صاعدة.

- (1995-2010) ميگاهيرتز / القناة الثانية (A2) خدمة (MSS) ، (١٥) ميگاهيرتز حزم صاعدة.

- (2170-2185) ميگاهيرتز / القناة الاولى (A1) خدمة (A2G) ، (١٥) ميگاهيرتز حزم هابطة.

- (2185-2200) ميگاهيرتز / القناة الثانية (A2) خدمة (MSS) ، (١٥) ميگاهيرتز حزم هابطة.

٢. يكون استخدام القناة الاولى (A1) لتوفير خدمات الانترنت على متن الطائرات (A2G).

٣. يكون استخدام القناة الثانية (A2) لتوفير خدمات الاتصالات المتنقلة عبر الاقمار الصناعية (MSS).

٤. يشمل هذا الاطار التنظيمي القناة الاولى (A1) حصراً.

٥. يجوز للمرخص له التقدم بطلب ترقية ترخيص القناة المخصصة له ليكون محايداً للتقنية بما يتيح تقديم خدمات الاتصالات الاخرى والتي تشمل القناة الارضية التكميلية (CGC) وخدمات الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT) وغيرها وتخضع ترقية الترخيص لموافقة الهيئة وتكون وفقاً

لتقديراتها، وتكون مشروطة باستيفاء كافة الالتزامات الخاصة بالقناة ذات الصلة المنصوص عليها في هذه اللائحة كما يحق الهيئة اشتراط التزامات اضافية للخدمات الاخرى التي يتم تقديمها.

٦. يجوز للمرخص له في اي وقت التقدم بطلب مشاركة الشبكة مع اي من مقدمي خدمات الاتصالات في جمهورية العراق، كما يمكن له طلب مشاركة كامل ترددات القناة المرخصة له او اجزاء منها، ويكون ذلك خاضعاً لموافقة الهيئة وتقديراتها وما تصدره من تنظيمات في هذا الشأن، كما يكون مشروط باستيفاء كافة الالتزامات الخاصة بالقناة ذات الصلة مع احقية الهيئة بفرض اية التزامات اضافية تراها مناسبة.

٧. يحق للمرخص له الاستفادة من مبدأ التشارك بالمرافق والبنى التحتية للجهات المرخصة العاملة في جمهورية العراق ويكون حسب الضوابط واللوائح التنظيمية الصادرة عن الهيئة.

٨. يجوز للمرخص له ابلاغ المرخص عن حالات التداخل التي تؤثر على القنوات الترددية المخصصة له بموجب الترخيص الصادر وسيقوم المرخص بالتحقق من حالات التداخلات التي يتم الابلاغ عنها وعند تحديد مسببات التداخل سيسعى المرخص الى معالجة وفقاً لتقديراته، وتتم معالجة التداخلات اللاسلكية بناء على الانظمة المعمول بها في الهيئة ولوائح الراديو الدولية والتنظيمات الدولية ذات العلاقة الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) للمنطقة (١).

٩. يخضع ترخيص القنوات الترددية الى عدم التسبب بالتداخل الضار للانظمة الساتلية العاملة.

١٠. للمرخص له استخدام الطيف الترددي المرخص به للاغراض المحددة له بموجب هذه اللائحة.

١١. يجوز للهيئة تعديل او الغاء اي نطاقات ترددية تم تخصيصها في اي وقت اثناء مدة الترخيص اذا رأت الهيئة ان ذلك من شأنه تحسين كفاءة استخدام الطيف الترددي في العراق او لاسباب اخرى منها التنسيق الدولي لاستخدام الترددات على سبيل المثال لا الحصر، على ان يسبق ذلك اشعار خطي للمرخص له بمدة لا تقل عن ثلاثون يوماً.

١٢. التنسيق المرتبط بالطيف الترددي:

أ. يجري تنسيق الترددات الراديوية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال المرخص.

ب. يجوز للهيئة السماح للمرخص له أو المشغل بمسؤولية التنسيق بين المشغلين الوطنيين والدوليين، ويتم ذلك بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة.

ت. يجب على المرخص له أو المشغل دعم إجراءات التنسيق.

المادة (٦): مدة الترخيص والتجديد

١. مدة الترخيص: تكون مدة الترخيص لجميع الفئات عشرة (١٠) سنوات قابلة للتجديد لمدة (٥) سنوات، ما لم يتم تقصيرها أو إلغاؤها أو إنهاؤها قبل انتهاء مدتها وفقاً لأحكام الترخيص وهذه اللائحة التنظيمية.

٢. تجديد الترخيص:

أ. يلتزم المرخص له تقديم طلب تجديد قبل ١٨٠ يوم تقويمي من تاريخ انتهاء الترخيص، لطلب التجديد لمدة (٥) سنوات إضافية، وتلتزم الهيئة بدراسة الطلب، ويتم التجديد بعد موافقة الهيئة.

- ب. يخضع طلب التجديد لنفس إجراءات تقديم الترخيص الأولي وقد يتطلب تقييمًا إضافيًا أو متطلبات إضافية من قبل الهيئة وعندها يلتزم المرخص له بتنفيذها للحصول على التجديد.
- ت. تحتفظ الهيئة بالحق في رفض التجديد إذا فشل المتقدم في استيفاء شروط التجديد.
- ث. تلتزم الهيئة إخطار المرخص له بقرارها بشأن التجديد خلال ١٥٠ يوم تقويمي من استلام طلب التجديد.
- ج. إذا فشل المرخص له في تقديم طلب التجديد أو لم يقم المرخص له بتقديم طلب التجديد، خلال مدة ٩٠ يوم تقويمي قبل انتهاء الترخيص، يحق للهيئة إصدار قرار برفض التجديد.
- ح. تحتفظ الهيئة عند التجديد بالحق في تعديل أو تحديث شروط واحكام أو رسوم الترخيص.
- خ. إذا انتهى الترخيص واستمر المرخص له في تقديم الخدمات دون تجديد، تعد الرخصة ملغاة وإن ذلك يُعد انتهاكًا ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات قانونية وفرض غرامات من قبل الهيئة مع انتهاء عمل الجهة التي كانت مرخصة داخل جمهورية العراق، كما يحق للهيئة في هذه الحالة فرض اية التزامات يراها ضرورية للقيام بها من قبل الجهة التي كانت مرخصة.
٣. للهيئة اصدار شروط للتجديد تكون ابرزها مدى استيفاء المرخص له لشروط الترخيص خلال مدته.
٤. لا يدخل ضمن مدة الترخيص حالات اغلاق الاجواء الجوية العراقية او حالات قطع الخدمة من قبل الجهات المختصة في العراق، حيث يتم جمع هذه المدد وتعوض بذات المدة في نهاية الترخيص (التعويض يكون بالمدة حصراً).
٥. للهيئة اذا قررت انه المرخص له لا يستحق التجديد ان تقوم باية اجراءات اخرى تراها ضرورية وتكون حسب تقديراتها والمصلحة الوطنية وتوصيات وقرارات الاتحاد الدولي للاتصالات نوات الصلة.

المادة (٧): متطلبات الترخيص

١. يجب على مقدم الطلب تقديم طلب للحصول على رخصة مزود الخدمة على متن الطائرات (A2G) ويكون المتقدمين ضمن الشركات العراقية او الاجنبية.
٢. يجب على المتقدمين للحصول على الترخيص تقديم إثبات التسجيل التجاري الذي يُظهر أن مقدم الطلب مسجل قانونياً في جمهورية العراق وتقديم المتطلبات القانونية التي يتم تحديدها من قبل الهيئة.
٣. يجب على مقدم الطلب التعهد بالالتزام بتنفيذ المتطلبات والالتزامات الواردة في هذه اللائحة التنظيمية وتعديلاتها المستقبلية والامثال لجميع القوانين المعمول في جمهورية العراق والقرارات الحكومية او الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة وفقاً للقانون والتعليمات النافذة، وخاصة تلك المتعلقة بالاعتراض القانوني والأمن الوطني وعدم تشكيل أي عائق أمام تنفيذ هذه القوانين والتعليمات.
٤. يجب على المتقدمين الراغبين في الحصول على الترخيص تقديم البيانات الآتية:
- أ. تفاصيل والية تقديم الخدمة عبر البنى التحتية البنية والكوارر العاملة في أنشطة الاتصالات.
- ب. هوية ومعلومات الاتصال بفريق الإدارة والممثلين القانونيين لمقدم الطلب.
- ت. خطط للامثال لمتطلبات الأمن الوطني.

- ث. خطة عمل مدتها خمس سنوات تتضمن (على سبيل المثال لا الحصر):
- I. مؤهلات وخبرة فريق الإدارة ومالكي الشركة.
 - II. تحليل السوق وتوقعات الطلب على الخدمات في العراق.
 - III. وصف تفصيلي للخدمات والمنتجات المخطط لها، بما في ذلك الجدول الزمني للتنفيذ.
 - IV. التوقعات المالية، بما في ذلك الميزانية، والتدفقات النقدية، وتوقعات الربح/الخسارة.
 - V. الخطة التشغيلية، بما في ذلك استراتيجية دعم العملاء، وضمان الجودة، والجدول الزمني لنشر الخدمة.
 - VI. خطط مفصلة لإدارة المخاطر والتخفيف من آثارها، وخاصة فيما يتعلق بالأمن والسلامة.
 - ج. خطط البنية التحتية وهندسة الشبكة.
 - ح. أنظمة المراقبة وتقييم الأداء والفوترة.
 - خ. خطط التسعير لجميع الخدمات والمنتجات.
٥. يشترط على مقدم الطلب ما يلي:
- أ. ان يكون مقدم الطلب شركة مختصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICT).
 - ب. ان لا يقل رأس المال عن (٥) مليار دينار عراقي او ما يعادله بالعملة الاجنبية.
٦. مسودة عقد اولية مع المشغل او الشريك الاستراتيجي في حال رغبة المرخص له التعاقد مع مشغل لتنفيذ الرخصة (سواء كان المشغل شريك محلي في جمهورية العراق او شريك اجنبي) على ان يقوم المرخص له باجراء التعاقد الاصولي مع المشغل بعد حصوله على الرخصة خلال مدة ١٥ يوم من تاريخ اصدار الهيئة للترخيص، وعندها يقوم المرخص له بتزويد الهيئة بالنسخة المصدقة الاصولية للعقد بينه وبين المشغل، ولا يجوز للمشغل او المرخص له التعاقد من الباطن مع اي جهة اخرى لتنفيذ الترخيص بدون موافقة مسبقة من الهيئة ولاي سبب من الاسباب وعندها يتم الغاء الترخيص.
٧. المستمسكات الثبوتية للمدير المفوض.
٨. تكون البيانات انفاً لمقدم الطلب والمشغل معاً في حالة وجود مشغل.
٩. تطبيق ذات المتطلبات على الجهة الحكومية الطالبة للترخيص وبخلافه يعتبر الطلب ملغى.
١٠. تسديد المسحقات المالية المحددة بموجب هذه اللائحة.
١١. تحتفظ الهيئة بالحق في طلب اي مستندات أو معلومات إضافية تراها ضرورية لإكمال إجراءات الترخيص.

المادة (٨): التزامات المرخص له المرتبطة بالطيف الترددي

- اولاً: سيتم اصدار الترخيص وفق شروط واحكام هذه اللائحة التنظيمية وانظمة وقرارات الهيئة ذات الصلة واي تحديثات تطرأ على هذه التنظيمات (على سبيل المثال لا الحصر) لادارة النطاقات الترددية المحددة لانظمة الاتصالات المتنقلة الدولية وغيرها، حيث يكون المرخص له ملزم بمايلي:
١. استخدام الترددات المخصصة وفقاً للتعليمات الصادرة من الهيئة، مع تنفيذ بنود اي اتفاقات تنسيقية دولية تكون الهيئة طرفاً فيها لضمان عدم حدوث تداخلات مع انظمة اتصالات الدول المجاورة للعراق والتنسيق مع المشغلين في تلك الدول لضمان التوافق في استخدام هذه الترددات وعدم حدوث

تدخلات مع المشغلين فيها بما يحقق التوافق في استخدام الترددات وحماية الشبكات العاملة في العراق.

٢. استخدام الترددات الممنوحة دولياً وفقاً للوائح الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وخصوصاً في المناطق الحدودية لتجنب التداخل العابر للحدود، بما في ذلك لوائح قطاع الراديو بالاتحاد (ITU-R) للمنطقة (١).

٣. الالتزام بكافة القرارات والتوصيات والتقارير الصادرة من الاتحاد الدولي للاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية التابع له بشأن تعايش الخدمات في النطاق الترددي (2100MHz) الخاصة بالمنطقة (١).

٤. التنسيق الكامل مع المشغلين المرخصين في النطاق (2100MHz) لضمان عدم حدوث تدخلات بينهم، بما في ذلك الجوانب الفنية، ويحق للهيئة وفقاً لتقديراتها اتخاذ أي إجراءات تراها مناسبة لضمان عدم حدوث تدخلات بين القنوات المجاورة في النطاق (2100MHz).

٥. عدم التدخل على أي من الأنظمة العاملة في النطاق الترددي (2100MHz) والنطاقات المجاورة له ويحق للهيئة وفقاً لتقديراتها اتخاذ أي من إجراءات تراها مناسبة لحماية الأنظمة العاملة في هذه النطاقات.

٦. يلتزم المرخص له بالتقيد بحدود الانبعاثات غير المرغوب بها وفق المعيار الأوروبي ذي الصلة وبالتنسيق مع الهيئة.

ثانياً: يتيح ترخيص استخدام الطيف الترددي الخاص بالقناة الأولى (A1) تقديم خدمات الانترنت على متن الطائرات وفق الالتزامات ادناه حيث لا تتأثر هذه الالتزامات بأي شكل من الأشكال في حال تم ترقية الترخيص لاية استخدامات مستقبلية أخرى:

١. الالتزام بنظام الارسال المزدوج لتقسيم التردد (FDD).

٢. الالتزام بضوابط تخفيف التدخلات اللاسلكية المفصلة في التقرير (ECC Report 233).

٣. المواءمة مع المعايير وخطط تقسيم قنوات النطاق الصادر من الاتحاد الدولي للاتصالات للمنطقة (١) ومنظمة (3GPP) والالتزام بلوائح الراديو الدولية والتنظيمات ذات العلاقة الصادرة عن الاتحاد الدولي الدولي للاتصالات بالإضافة الى أي مواصفات فنية وتقنية تحددها منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) الجهات المختصة ذات الصلة في جمهورية العراق.

٤. الالتزام بتقديم خدمات الانترنت على متن الطائرات (A2G) باستخدام إحدى التقنيتين تقنية الجيل الرابع (4G LTE) او الجيل الخامس (5G) والتقنية تكون معيارية معتمدة من الجهات الدولية المختصة (3GPP او ما يعادلها) وتكون خطط نشر الخدمة واستخدام التقنية بموافقة الهيئة.

٥. تقديم تقرير شهري الى الهيئة يتضمن المعلومات التالية كحد أدنى:

أ. المسارات الجوية التي تم تغطيتها بخدمات الـ (A2G).

ب. خطوط الطيران المحلية والعالمية تم تغطيتها بخدمات الـ (A2G).

ت. اعداد المستخدمين واداء الخدمات المقدمة (اداء شركة الطيران واداء اتصال الراكب).

ث. تغطية خطوط الطيران ذهاباً واياباً في المسارات الجوية التجارية حسب الملحق (أ).

ج. تغطية خطوط الطيران ذهاباً واياباً لاي مسار جوي تجاري مستقبلي يتم استحداثه مستقبلاً.

ح. الخدمات والباقات المتاحة للمستخدمين وعدد المشتركين في كل باقة وخدمة.

خ. اية بيانات او تقارير اخرى تطلبها الهيئة خلال مدة الترخيص.

ثالثاً: بغية تنظيم الاطار المستقبلي الخاص بالقناة الثانية (A2) وحيث ان (اللائحة التنظيمية الحالية لا تمنح المرخص له حقوق استخدام هذه القناة الا في حال حصوله على موافقة مسبقة من الهيئة وفقاً لضوابطها وشروطها التنظيمية) فانه يتيح استخدام الطيف الترددي الخاص بالقناة الثانية (A2) تقديم خدمة الاتصالات المتنقلة عبر الاقمار الصناعية (MSS) ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر خدمات الجيل الخامس (5G -NTN) وفق الالتزامات ادناه حيث لا تتأثر هذه الالتزامات بأي شكل من الاشكال في حال تم ترقية الترخيص لاية استخدامات مستقبلية اخرى:

١. الالتزام بنظام الارسال المزدوج لتقسيم الترددات (FDD).

٢. المواءمة مع المعايير وخطط تقسيم قنوات النطاق وتنظيمات لوائح الراديو الدولية والتنظيمات ذات العلاقة الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات للمنطقة (١).

٣. تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة عبر الاقمار الصناعية (MSS) على النحو المقبول لدى الهيئة، ويتضمن ذلك اتاحة الخدمة والاجهزة المحمولة الداعمة لها لجميع المستخدمين في كافة انحاء العراق.

٤. تقديم تقرير شهري الى الهيئة يتضمن المعلومات التالية كحد ادنى:

أ. تغطية خدمات الاتصالات المتنقلة عبر الاقمار الصناعية (MSS) ومواقع الاقمار الصناعية ذات الصلة.

ب. نقاط البيع بما في ذلك اي عروض عبر الانترنت.

ت. عدد وانواع الاجهزة المتاحة للمستخدمين في العراق وعدد الاجهزة التي تم بيعها من كل نوع.

ث. الخدمات والباقات المتاحة للمستخدمين وعدد المشتركين في كل باقة وخدمة.

ج. اية بيانات او تقارير اخرى تطلبها الهيئة خلال مدة الترخيص.

رابعاً: الالتزام بكل مايرد من الهيئة حيال حماية اي استخدامات مستقبلية لخدمات الاتصالات المتنقلة عبر الاقمار الصناعية ضيقة النطاق ضمن النطاق الترددي (2005-2100) ميگاهيرتز (2195-2200) ميگاهيرتز والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر انترنت الاشياء IoT عبر الاقمار الصناعية وتطبيقات القياس والتتبع والتحكم عن بعد (TT&C) وستقوم الهيئة بتنسيق استخدامات خدمات الاتصالات المتنقلة عبر الاقمار الصناعية ضيقة النطاق ضمن النطاق الترددي (2005-2100) ميگاهيرتز (2195-2200) ميگاهيرتز مع المرخص له ويجب على المرخص له حماية هذه الاستخدامات على النحو المقبول لدى الهيئة وفي حال اثبت المرخص تعذر امكانية حماية اي من الاستخدامات فيحق للهيئة استثناء هذا المتطلب وفقاً لتقديراتها.

المادة (٩): التزامات المرخص له

١. يلتزم المرخص له على تقديم المنتجات والخدمات المحددة صراحة في الترخيص والمحددة بموجب احكام هذه اللائحة التنظيمية ولا يجوز تقديم أي خدمات أو منتجات إضافية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة.

٢. لا يجوز للمرخص له نقل أو التنازل عن الترخيص بأي نسبة كانت لأي طرف آخر دون موافقة خطية مسبقة من الهيئة.
٣. يلتزم المرخص له باستيفاء متطلبات جودة الخدمة (QoS) وأنظمة حماية المستهلك (المستخدمين) وفقاً للوائح والقرارات والأوامر والتعليمات الصادرة عن الهيئة من وقت لآخر في هذا الشأن.
٤. يلتزم المرخص له بالامتثال الكامل لجميع القرارات والتعليمات والأوامر ذات الصلة بالترخيص الصادرة عن الهيئة قبل وأثناء فترة سريان الترخيص.
٥. يلتزم المرخص له بالالتزام بجميع القوانين النافذة واللوائح التنظيمية المعمول بها في جمهورية العراق بما في ذلك شروط وأحكام الترخيص الممنوح له.
٦. تحتفظ الهيئة بالحق في تدقيق أو تفتيش عمليات المرخص له للتحقق من الامتثال لجميع الالتزامات وتقييم الأداء ودون إشعار مسبق.
٧. يحظر على المرخص له وضمن نطاق الترخيص الممنوح له في جمهورية العراق التعامل مع الدول والكيانات والشركات والجهات المحظورة وفقاً للقانون النافذ في جمهورية العراق وبما لا يتعارض مع السياسة العامة والأمن القومي لجمهورية العراق.
٨. يلتزم المرخص له بالتنسيق مع الجهة المعنية في وزارة الاتصالات بشأن السياسة السعرية للحصول على خدمات الانترنت ومتطلبات المرخص له ذات الصلة وتحديث الهيئة.
٩. يلتزم المرخص له بالتنسيق مع الجهات المعنية (كسلطة الطيران المدني العراقي) أو أية جهة أخرى لمعالجة متطلبات تلك الجهات ذات الصلة بالترخيص وتحديث الهيئة.
١٠. يلتزم المرخص له بالضوابط والتعليمات المعمول بها من قبل الهيئة فيما يتعلق بالتشارك بالمرافق والبنى التحتية.
١١. يلتزم المرخص له بالمعايير التي تحددها الهيئة الخاصة بوقت تشغيل الخدمة، واستمرارها، والاستجابة للانقطاعات المتعلقة بالخدمة، والتعافي من الكوارث، وطلبات قطع الخدمة من قبل الحكومة العراقية.
١٢. يلتزم المرخص له بمواصلة تبني التقنيات الجديدة لتطوير الخدمات المقدمة، بما يضمن توافقها مع متطلبات الهيئة وتخضع لموافقة الهيئة.
١٣. يلتزم المرخص له بالامتثال لالتزامات التغطية والقرارات والأوامر والإرشادات التي تصدرها الهيئة من وقت لآخر في هذا الشأن بالإضافة إلى ما محدد بالملحق (أ).
١٤. يلتزم المرخص له بتوفير جميع الإمكانيات الفنية بما في ذلك المعدات والأنظمة والبرامج التي تتيح للجهة الأمنية المختصة الوصول إلى شبكته لتلبية متطلبات الأمن الوطني، ويتزامن تقديم الخدمة مع توفير الإمكانيات الفنية اللازمة، مع مراعاة التطور التكنولوجي وفقاً للقرارات الصادرة عن الهيئة وفي حدود أحكام القوانين المعمول بها.
١٥. في حال كانت الحالة الطارئة أو الأزمة متعلقة بالأمن الوطني، يلتزم المرخص له بالتعاون مع الجهات الأمنية التي تحددها الهيئة، وتنفيذ خطة الطوارئ، والعمل وفقاً لتعليمات الهيئة.
١٦. يجب على المرخص له الحصول على موافقة الهيئة المسبقة قبل إبرام اتفاقيات الشراكة الدولية ذات الصلة بالترخيص.

١٧. يلتزم المرخص له بضمان توفير خدمات الصيانة، بناءً على طلب معقول من أي مستفيد يقدم له الخدمات المرخصة، وذلك فيما يتعلق بالنظام المرخص ومعدات الاتصالات المعتمدة التي يوفرها المرخص له.

١٨. لا يجوز للمرخص له أن يقطع عمداً تشغيل الأنظمة المرخصة (أو أي جزء منها) في سياق العمل الاعتيادي، ولا يجوز له في سياق العمل الاعتيادي تعليق تقديم أي نوع من الخدمات المرخصة دون إخطار كتابي مسبق للهيئة بهذا الانقطاع أو التعليق وفقاً لإطار زمني تحدده الهيئة وبعد ذلك يتم تقديم إشعار مسبق معقول للمستفيدين المتأثرين بهذا الانقطاع أو التعليق وفقاً للإطار الزمني الذي تحدده الهيئة، ولا ينطبق هذا البند في الحالات الآتية:

- أ. إذا كان الانقطاع أو التعليق بسبب حالة طار وبموافقة مسبقة من الهيئة.
- ب. إذا كان الانقطاع أو التعليق متعلقاً بخدمة مرخصة يقدمها المرخص له لمستفيد يُعرض نظام اتصالاته سلامة الأنظمة المرخصة للخطر وبموافقة مسبقة من الهيئة.
- ت. حالات قطع الخدمة التي تكون بناءً على طلب الجهة الامنية المختصة والحكومة العراقية.

١٩. تعرف الخدمات:

- أ. يلتزم المرخص له بتقديم الشروط والأحكام والأسعار المقترحة لتقديم الخدمات المرخص لها، وذلك وفقاً للوائح والقرارات والأوامر والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.
- ب. يلتزم المرخص له بتوفير الاجور جراء تقديمه للخدمة بالدينار العراقي.

٢٠. التوافق التشغيلي والمعايير الفنية:

- أ. يلتزم المرخص له بأي لوائح أو مواصفات فنية أو قواعد أو إرشادات تصدرها الهيئة لضمان التوافق التشغيلي للخدمات والأنظمة المرخصة مع خدمات الاتصالات وأنظمة الاتصالات التي يقدمها مشغلون مرخصون آخرون، وذلك بالقدر الممكن تقنياً واقتصادياً.
- ب. يلتزم المرخص له بالتأكد من أن جميع المعدات المضمنة في الأنظمة المرخصة والمتصلة بها والمستخدمه في تقديم الخدمات مرخصة معتمدة وفقاً لأحكام اللوائح المعمول بها، أو متوافقة مع المواصفات الفنية التي تحددها الهيئة أو تعتمدها.

٢١. التزامات التنمية الاقتصادية المحلية:

- أ. يلتزم المرخص له بتنفيذ استثمارات وخلق فرص نمو الاقتصاد المحلي ودعمها وخلق الفرص الوظيفية المحلية لتشغيل المواطنين العراقيين ودعمها وخلق الفرص التأهيلية والتدريبية ودعمها والمشاركة في اية أنشطة أخرى كما تقتضيها الضرورة لدعم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والصحية والرعاية بما يعود بالفائدة على شعب جمهورية العراق.

٢٢. الربط مع المشغلين الآخرين:

- أ. للمرخص له الحق بربط شبكته مع شبكة اتصالات اي مجهز خدمات اتصالات مرخص اصولياً من المرخص حصراً وبموافقة المرخص.
- ب. يلتزم المرخص له بالتوقيع على اتفاقيات الترابط والعرض المرجعي لها وفقاً لما يحدده المرخص وحسب اللوائح التي يصدرها بهذا الخصوص.
- ت. يلتزم المرخص له بالالتزام بالضوابط التي يحددها المرخص فيما يتعلق بخدمات نقاط تبادل الانترنت (IXP).

٢٣. التشارك بالمرافق:

- أ. الالتزام بالتشارك بالبنى التحتية والمرافق مع مجهزي خدمات اتصالات مرخصين آخرين عن المرخص بالتشارك في بنيته التحتية لنقل البيانات وامرار ساعات الانترنت.
- ب. يلتزم المرخص له بالضوابط التي يصدرها المرخص فيما يتعلق بالتشارك بالمرافق.
٢٤. يلتزم المرخص له بعدم التمييز على اساس العنصر او العمر او العرق او الدين او اللون او الجنس في تقديم خدماته او في توظيف الاشخاص عند التعاقد معهم.
٢٥. يلتزم المرخص له بقواعد المنافسة والممارسات التنافسية التي يصدرها المرخص.
٢٦. الحسابات:

- أ. معايير المحاسبة الدولية: يلتزم المرخص له بادارة جميع امواله الخاصة بما في ذلك الايرادات والمصروفات واعداد التقارير عنها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
- ب. يلتزم المرخص له وجميع الشركات التابعة له والمرتبطة به على وجه التحديد باعداد حساباته الختامية وتقاريره عن ايراداته ومصروفاته المرتبطة بتقديمه للخدمة داخل جمهورية العراق بشكل منفصل ومستقل عن اية عمليات اتصالات او عمليات اخرى وتقدم الى المرخص سنوياً ومصادق عليها من قبل مراقب الحسابات المعتمد.
- ت. يخضع المرخص له لتدقيق مالي سنوي تجريه جهة مستقلة معتمدة عالمياً بالإضافة إلى ذلك يتعين على المرخص له أن يقدم للمرخص المعلومات الفنية والحسابية المطلوبة بناءً على طلب المرخص ويحمل المرخص له التكاليف المرتبة عن ذلك.
٢٧. يلتزم المرخص له بحفظ سجلات خطية تتضمن تفاصيل شاملة عن شبكته داخل العراق وتشمل:

- أ. جميع السجلات المحاسبية والمالية المتعلقة بشبكته وعملياته.
- ب. سجلات العناصر الاساسية للشبكة كافة وانواعها ومواقعها من حيث احداثيات الطول والعرض وعناوينها المادية ومواصفاتها ومراكز تحويل حركة البيانات ونقاط الارسال ونقاط الترابط مع المرخصين الاخرين ومراكز عمليات الشبكة ومراكز دعم النظام ومراكز رعاية المشتركين ودعمهم وغير ذلك مما يحدده المرخص.
- ت. سجلات اداء الشبكة بما في ذلك الاداء وفقاً لمعايير جودة الخدمة.
- ث. سجلات الاحداث (Loge) الخاصة بشبكته.

٢٨. يجوز للمرخص أن يطلب المعلومات المتعلقة بسجلات المرخص له وممتلكاته كلما رأى المرخص أن ذلك ضروري عن جراء تقديمه الخدمة بموجب الترخيص الممنوح في جمهورية العراق.
٢٩. يجب على المرخص له ان يحتفظ بجميع السجلات خلال مدة الترخيص وان يحفظها في مواقع امنة ونماذج امنية مصممة لضمان المحافظة عليها بما في ذلك استخدام النسخ الاحتياطية واستخدام برامج الحماية والتشفير.

٣٠. يلتزم المرخص له بتقديم التقارير الشهرية والنصف سنوية والسنوية والتقارير التي تطلب من قبل المرخص، وفقاً للاليات التي يحددها المرخص من ناحية مضامين تلك التقارير.
٣١. يلتزم المرخص له بامتلاك موقع الكتروني على الامتداد IQ وتطبيق خاص لتقديم الخدمة للمستخدمين.

٣٢. يلتزم المرخص له بان تكون كافة الاجهزة والمعدات العائدة له متوافقة مع متطلبات تشغيل الخدمة عبر بروتوكول الانترنت (IPv6).
٣٣. يلتزم المرخص له بتطبيق القوانين والتعليمات النافذة بما يخص امن المعلومات بالشكل الذي يضمن حماية شاملة لامن البيانات الخاصة بالمستخدمين.
٣٤. يلتزم المرخص له بالحصول على شهادة اعتماد الموافقة النوعية من الهيئة لكافة الاجهزة والمعدات والمعدات الطرفية قبل استيرادها وتوزيعها داخل جمهورية العراق كما هو محدد في تعليمات وضوابط اعتماد الموافقة النوعية ذات الصلة مع الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية للعمل داخل العراق.
٣٥. يلتزم المرخص له باستحصال الموافقات الاصولية من الهيئة لادخال واستخدام الاجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ الترخيص.
٣٦. تزويد الهيئة بالمواصفات الفنية والكاتلوكات الخاصة بالاجهزة المستخدمة لتقديم الخدمة.
٣٧. ضمان صحة جميع المعلومات المقدمة لطلب الترخيص.
٣٨. تشغيل المحطات المرخصة ضمن المعايير الفنية المحددة في الترخيص.
٣٩. عدم نقل موقع الاجهزة الا بعد الحصول على موافقة الهيئة.
٤٠. يوافق المرخص له اصاله عن نفسه ونيابة عن الشركات التابعة له والجهات المرتبطة به ووكلائه على الالتزام وتحمل المسؤولية المرتبطة بكل من جميع الشروط والاحكام المبينة في الترخيص وبالانظمة والقواعد والسياسات والوامر والقرارات الصادرة عن المرخص وبالقانون الواجب التطبيق.
٤١. يلتزم المرخص له قدر الامكان بان تكون نسبة الموظفين العراقيين جراء تقديمه الخدمة داخل جمهورية العراق اعلى من نسبة الموظفين الاجانب

المادة (١٠): اجور الترخيص

١. يوافق المرخص له على ان يسدد الى المرخص الاجور ادناه وفق الشروط والاحكام الخاصة بالترخيص في مقابل قيام المرخص بالسماح للمرخص له بتقديم خدمات الانترنت على متن الطائرات A2G وايصاله الى المستهلك النهائي داخل الطائرات وفق الشروط المحدد في هذه الضوابط وعلى اساس حصري.
٢. تكون اجور الترخيص للقناة واحدة كما يلي:

البند	الوصف	القيمة
رسم إصدار الترخيص (لمرة واحدة)	يغطي تكاليف فحص الطلب والتقييم الفني الأولي	(1) مليون دينار عراقي
الرسم السنوي - الشريحة الاولى	أول 35 موقع	(376,000,000) مليون دينار عراقي سنوياً

	(تغطية الممرات الجوية الرئيسية)	
الرسم السنوي لكل موقع - الشريحة الثانية	للمواقع الإضافية بعد تجاوز الحد الأول (توسع بالتغطية)	(11,000,000) مليون دينار عراقي سنوياً
الاجر التنظيمي	نسبة من اجمالي الإيرادات السنوية المتحققة من الخدمة	(2.5)% من اجمالي الإيرادات السنوية
دورة المراجعة	إعادة تقييم الاجور بشكل دوري	كل 3 - 5 سنوات

٣. يجب على المرخص له ان يسدد الى المرخص اجر الترخيص مقطوع يدفع لمرة واحدة وغير قابل للاسترداد.
٤. يشمل الاجور اعلاه القناة (A1) فقط، وتطبق ذات الاجور عند ترخيص القناة (A2) او اي اجور تراها الهيئة مناسبة في حينه.
٥. الضرائب والرسوم والاجور الاخرى: بغض النظر عن الاحكام الواردة في هذه الضوابط والى الحد الذي يقتضيه القانون النافذ في جمهورية العراق، يتحمل المرخص له خلال مدة الترخيص المسؤولية عن الاتي:
- أ. التسديد الى المرخص الاجور المتعلقة بوصلات الربط اللاسلكية الثابتة (الوصلات المايكرووية) او اية اجور تتعلق بالطيف الذي يطلب من قبل المرخص له.
- ب. التسديد الى جمهورية العراق او الي اية جهة رسمية منبثقة عنها: الضرائب والرسوم والجبايات كافة ذات الصلة بنشاطات المرخص له وعملياته والدخل المستمد منها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضرائب الشركات وضرائب الدخل والضرائب المستقطعة وضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات ورسوم الطوابع ورسوم الاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية والضرائب والجبايات او الرسوم المشابهة.

المادة (١١): الية الترخيص

اولاً: يتم تطبيق الالية ادناه:

١. تقوم الهيئة باعلان عن تنفيذ احكام هذه اللائحة بعد المصدقة عليها من مجلس المفوضين في مدة لا تتجاوز ٣٠ يوماً.
٢. تكون مدة الاعلان ٦٠ يوماً تبدأ من تاريخ نشر الاعلان وعندها يجوز لكافة الشركات تقديم طلباتها للحصول على الترخيص بموجب احكام هذه اللائحة التنظيمية.
٣. باستثناء ما محدد في الفقرة (ثانياً) من هذه المادة، لا يتم استلام اي طلب للترخيص بعد انتهاء مدة الاعلان.

٤. يكون معيار اصدار الترخيص استيفاء الطلب لكافة الشروط والاحكام المنصوص بها في هذه اللائحة ويكون اختيار المرخص له على اساس تقديم عرض سعري اعلى من (الاسعار والنسب الاساسية) المحدد بموجب المادة (١٠) من هذه اللائحة التنظيمية من بين المتقدمين.
 ٥. يتم وبشكل علني استيفاء المتطلبات القانونية والفنية خلال المدة الواردة في الفقرة (٢) اعلاه من هذه المادة، وبعد استكمالها وانتهاء المدة (٦٠ يوماً) تقدم الطلبات المالية والعروض السعرية بصورة سرية.
 ٦. في حال فشل المتقدمين في استيفاء المتطلبات القانونية والفنية فلن يتم استلام اي العرض السعري منهم ويعد مقدم الطلب في هذه الحالة قد فشل في الوصول الى مرحلة تقديم العرض السعري.
 ٧. خلال يوم واحد وبشكل علني فقط تكون العروض السعرية مغلقة وتسلم الى لجنة مختصة من الهيئة والتي بدورها تفتح هذه العروض وتحللها على ضوء اللائحة وتعلن النتائج في نفس اليوم، وفي حال وجود طلب واحد فانه يحل وفق هذه اللائحة.
 ٨. يشمل العرض السعري (اجر الترخيص (تمنح نسبة ٥٠٪)، نسبة الاجر التنظيمي (تمنح نسبة ٣٠٪)، اجر المحطة للمرحلة الثانية (تمنح نسبة ٢٠٪)) ويكون التنافس باختيار الاعلى من بين المتقدمين.
 ٩. تهمل الطلبات والعروض التي تكون اسعارها ونسبها اقل من الاجور المحددة في هذه اللائحة.
 ١٠. في حال تساوي طلبات الترخيص لمعايير الشروط الفنية والقانونية والمالية عندها يتم اعتماد الافضلية لصاحب خطة التغطية الأسرع، فإن تساوت فالأعلى في مؤشر الخبرة التشغيلية، فإن تساوت ايضاً عندها يتقوم الهيئة باعادة الاعلان بشروط معدلة اخرى.
 ١١. في حال عدم استلام الهيئة لاي طلب ترخيص بعد انتهاء مدة الاعلان عندها تقوم الهيئة بتمديد مدة المدة مرة واحدة لمدة (٦٠) يوماً.
- ثانياً: في حال انتهاء المدة المحددة في الفقرة (اولاً) من هذه المادة واذا ما قررت الهيئة المضي بما محدد في هذه اللائحة وعدم اجراء تعديلات عليها ورود طلب ترخيص الى الهيئة فسيتم دراسته والتعامل وفق احكام هذه اللائحة (باستثناء الاحكام الواردة في (اولاً) من هذه المادة) وتكون الية وفق مبدأ المتقدم اولاً والمستوفي اولاً.
- ثالثاً: تقوم الهيئة باصدار الترخيص ويجوز للهيئة اصدار رخصة واحدة اخرى في حال توفر موارد كافية من الطيف الترددي وحاجة السوق لاصدار رخصة اخرى.

المادة (١٢): تعليق الترخيص

١. يجوز للهيئة تعليق الترخيص خلال فترة سريانه استناداً إلى أي من الحالات التالية:
 - أ. إذا ثبت أن طلب الترخيص احتوى على معلومات كاذبة أو غير دقيقة أو مضللة، أو إذا قُدمت مستندات مزورة.
 - ب. بناءً على اتفاق خطي بين الهيئة والمرخص له.
 - ت. عند اكتشاف متكرر لانتهاكات يرتكبها المرخص له، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:
 - I. عدم دفع الاجور أو المستحقات المالية المقررة بموجب الترخيص.

II. مخالفة القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

- ث. إذا قام المرخص له بحل طوعي لشركته أو دخل في إجراءات تصفية أو إفلاس أو إعسار.
- ج. إذا كان نوع أو نطاق الانتهاك يدل على أن المرخص له غير قادر أو غير راغب في تصحيح الوضع، أو إذا كان الانتهاك مرجحاً أن يستمر أو يتكرر.
- ح. إذا نتج الانتهاك عن خصائص فنية في أنظمة المرخص له أو معداته أو إعداداته ولا يمكن تصحيحها، ولا يمتلك المرخص له الوسائل التقنية لتعديلها.
- خ. إذا تطلبت المصلحة العامة أو الأمن الوطني التعليق، وفقاً لتقدير الهيئة وبناءً على قنوات قانونية أو قضائية أو أمنية.
- د. إذا قام المرخص له بأي نشاط غير مصرح به أو تحمّل التزامات تُبرر تعليق الترخيص.
- ذ. إذا ثبت أن المرخص له متورط في أفعال تُهدد النظام العام أو الأمن الوطني.
- ر. إذا نقل أو تنازل عن الترخيص بأي نسبة كانت لطرف آخر دون موافقة خطية مسبقة من الهيئة.
٢. لا تمنع الحقوق أو المصالح المالية المترتبة على الترخيص من تطبيق التعليق لا يعفي تعليق الترخيص المرخص له من أي التزامات تجاه المستخدمين.
٣. لا يحق للمرخص له المطالبة بأي تعويض أو استرداد للرسوم في حال تعليق الترخيص.

المادة (١٣): انتهاء العمل بالترخيص أو سحبه

- في حال قررت الهيئة إنهاء العمل بالترخيص (إلغاء الترخيص)، ويكون الغاء الترخيص في أي من الحالات التالية:
١. إذا تم تعليق الترخيص بموجب المادة (١٢)، ولم يقم المرخص له بتصحيح الوضع القانوني خلال (٣٠ يوماً) من تاريخ الإشعار الخطي الصادر عن الهيئة.
٢. إذا قام المرخص له بإجراء تغييرات فنية جوهرية على أنظمته أو معداته تؤثر على تقديم خدمات الأقمار الصناعية أو الراديو الأرضي، دون الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة. وإذا لم يُصحح الوضع خلال (١٥ يوماً) من تاريخ طلب خطي من الهيئة، عندها للهيئة يجوز إنهاء العمل بالترخيص أو سحبه.
٣. إذا أساء المرخص له استخدام التقنيات المرخصة لأغراض لا علاقة لها بالخدمات المصرح بها، أو بطريقة تُهدد الأمن الوطني العراقي.
٤. إذا أصدر مجلس الطعن قراراً ملزماً يلزم الهيئة بأنها العمل بالترخيص أو سحبه.
٥. في حالة عدم التزام المرخص له وباي شرط من شروط والتزامات الترخيص وتخلفه عن سداد الاجور (اجر الترخيص السنوي أو الاجر التنظيمي) فإنه سيتم تعليق الترخيص لمدة (٣٠) يوم وفي حال استمرار عدم الالتزام يتم الغاء الترخيص، وللهيئة عند الغاء الترخيص ان تعرض على المشغل المتعاقد مع المرخص له الحلول محله في الترخيص شريطة استيفائه للشروط المنصوص عليها في المادة (٧) من هذه اللائحة وصدور قرار من الهيئة بذلك، وعندها ينتهي أي التزام بينه الهيئة

والمُرخص له من جهة وتنتهي الالتزامات بين المرخص له والمشغل من جهة أخرى، وفي هذه الحالة لا يحق المرخص له المطالبة بأي أجور أو تعويضات بأي شكل من الأشكال، وفي حال عدم قبول المشغل بانتقال الالتزامات إليه يتم إنهاء الترخيص بشكل نهائي، وعندئذ يحق للهيئة ترخيص جهة أخرى وفقاً لرؤية الهيئة وضوابطها النافذة.

٦. لا يحق للمرخص له المطالبة بأي تعويض أو استرداد للرسوم في حال الغاء الترخيص.

المادة (١٤): العقوبات

١. يخضع المرخص له للإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٢): تعليق الترخيص من احكام هذه اللائحة التنظيمية.

٢. يخضع المرخص له للإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٣): إنهاء العمل بالترخيص او سحبه من احكام هذه اللائحة التنظيمية.

٣. يخضع المرخص له للإجراءات المنصوص عليها في لائحة العقوبات الصادرة عن الهيئة، ويلتزم المرخص له بها.

٤. يحق للهيئة في حال مخالفة بنود هذه اللائحة فرض عقوبات بموجب القسم (٩) من الامر التشريعي رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٤ النافذ واي قانون عراقي نافذ.

المادة (١٥): الاحكام الختامية

١. تدخل هذه اللائحة التنظيمية حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليها من مجلس المفوضين ويتم نشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

٢. يجوز للهيئة تعديل مواد هذا اللائحة بما يتوافق مع التشريعات النافذة والمصلحة الوطنية والمتطلبات الفنية وتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

الملحق (أ): المسارات الجوية الجغرافية لجمهورية العراق

١. يعتمد دليل الطيران العراق الصادر عن وزارة النقل بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١٦ المرفق بهذه اللائحة التنظيمية وتحديثاته المستقبلية مرجعاً أساسياً لتحديد المسارات الجوية المدنية في جمهورية العراق.

٢. يلتزم المرخص له بتوفير التغطية على هذه المسارات وحسب الضوابط المحدد في هذه اللائحة او اية تعليمات يصدرها المرخص خلال مدة الترخيص لتوفير التغطية استناداً الى التحديثات التي تصدر عن الجهة المختصة بادخال مسارات جديدة في جمهورية العراق.

.....